

النون وكسر التاء كما في المصباح وذكر قول البغوات الثلاث بيوت بم شرط  
 صريح هل المراد عن الغا قدما او غلبه القاسم في محل العتد قال  
 هو لعلمه الاخير والاول ان يوضر قوله بنفسه الخ عن قوله او قيمتها يكون  
 قيد ايها في تعني العين ونقص القيمة كما صنع في المصباح ويخرج به  
 على رجوعه القيمة نقص يسير لا يتغلب به مر او ينقص قيمتها اي  
 نقصا لا يتساوى بغيره ل و غلبا مقتضى هذا الضابط انه ليس  
 استرعى رقيقا في هذه لم يصل انه لا خيار له لانه غلبا في حينه المبيع  
 اذ العتد عدم نبوت الخيار بل لان الغالب في الارتقاء ترك الصلاة عن  
 اذ الغالب على نبوت الخيار يظهر العيب قال قول والقيمة قال  
 شغذا معتبرة بالاقليم كله لا يبدل منه وقال يستخدم من جميع  
 الاقاليم وفيه نظر وفيه نظر وخرج بالعتد الاول اي باق والباقي  
 هو قوله ينقص العين او قيمتها والثالث هو قوله و غلبا وفيه  
 عدمه من تحذيرها من اذ ان ساءه لان ذلك يمنع الاجراء في  
 الاضحية فيكون عيبا كما سياتي في سوبري ماله غلبا فيه ما ذكر  
 بان غلبا الوجود تقاع سن قبل بعد السنين واستوى وجوده  
 وعدمه تقاع سن من ذكر بعد الاربعة سنين هكذا يجب فيها  
 في نوع ب سوبري به تقاع سن في الكبر مثال لما غلبت  
 وجوده في نفس العين المصباح لان النبوية لا تكون الا بزوال  
 البكارة وهي جلدة وهي عين وجمال بعينهم الجلدة لا تزول  
 وانما يتبع المحل وليس فيه نقص عيني شيئا ونبوية في اوانها  
 وهي سبيع او ما قاربها سوبري الاولى تقع لان مقتضى التخييل  
 وذلك يخصها اي تعني مطلقا اي نقص العين او القيمة  
 نقوله تخصا اي وهو ما يقبل في جنس المبيع عدمه بل هو انقص  
 ا ما لو كان الخصا في ما كوله غلبا وجوده قيم او نحو يقال  
 او بر اذ ين فلا يكون عيبا لغلبته فيها مر و عيبا مع سيم اخذ  
 كتحتم مر من ضابط العيب المذكور ان الخصا في الاربعة سن في هذا  
 الزمان ليس عيبا لغلبته فيها والخصا امر ال في ما تحول صغير نظيرها

لحم في زمن معتدله وهو عيب في الودعي مطلقا اما في غيره فلا يكون  
 عيبا الا ان غلبا في جنس المبيع عدمه سيم مر وانظر هل هو من  
 القباير او الصغار قال سم الظاهر انه من الكباير ونقصت بقيد  
 العواز تكون في صغير ما كوله ان ما كره من تحول الاربعة سن  
 خصاوه وان تغذر الاقناع به او عسر مادام محلا او يبيح خلافه  
 حيث امد هلاكه بان غلبت السلامة فيه كما يجوز قطع العتد  
 من العبد مثلا لانه المشين حيث لم يكن في القطع خسر مع سيم علم مر  
 وروح اى رفس وليس المراد به المري عبارة مر وكونها روحا  
 وهي تغذ كثره ذلك منها والافلا يكون عيبا وكونها نفورا من  
 شى زناه او تشبهه لئها وان لم يكن ما كولا او ليس غيرها وخاف  
 رالها سقوتهم عنها لحسنه منها وكونها ذرة اى ساقطة الاسنان  
 لاكثر او قليلة الاكل او مقطوعة الاذن بقدر ما يمنع النقص  
 ولو كانت غير ما كوله سيم مر وقوله او قليلة الاكل تحذف كونهما  
 وكثرة اكل العن فليس واحد منهما عيبا بخلاف قلة سيمها فانظر  
 لانه لا يورث ضمنا ومخلافه قلة اكل العن ع سيم علم مر وزنا والحق  
 به السواط واتبان الاربعة سن وتعليقه من نفسه والمساخنة وسببت  
 وزنا الرقيق باقرار البائع او بيئته ويكفي فيها رجلان لانه  
 لسيم في معرض التعبير حتى يشترطه اربعة رجال ولا يكفي  
 اقرار العبد بالزنا لان فيه ضررا بغيره فلا يقبل منه اى بالنسبة  
 لكونه عيبا يرد به وان كان يجد هذا الاقرار وسرقته نفسه  
 لان سرقته من دار الحر لانه غفمة ولا سرقته مال سيده  
 المعصوب ب لده اليه وسماها سرقته نظر المصوح في ولا فرق  
 في السرقة بين المقتضايات وغيرهما بل عامر وايضا  
 حتى لو ابق عند المشتري تحت له الرد لانه من اثار الابق الاول  
 الذي كان عند البائع فلا يقال انه عيب هادف فيمنع الرد لانه من اثار  
 الاول هو سيم وقوله لانه من اثار الاول والنقص انه علم وجوده  
 ذلك العيب عند البائع فلو لم يعلم وجوده عنده فلا رد لانه

وقوله في قوله  
 المصباح وجوده في نفس العيب  
 ان يكون في نفس العيب  
 وجوده في نفس العيب  
 وجوده في نفس العيب  
 وجوده في نفس العيب